ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/358862978

سلسلة ملخصات في الاقتصاد الكلي: التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (منحنى IS-LM)

Presentation · February 2022

DOI: 10.13140/RG.2.2.31091.20000

CITATIONS
0

READS
2,418

1 author:

Okba Abdellaoui
El-Oued University
98 PUBLICATIONS **43** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

Modeling rules of Islamic economics according to economic theories View project

تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية View project

All content following this page was uploaded by Okba Abdellaoui on 25 February 2022.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

سلسلة ملخصات في الاقتصاد الكلي

التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد

د. عقبة عبداللاوي بن أحمد

يتم توزيع هذا الكتاب في نسخته الإلكترونية مجانا بموجب شروط رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي (4.0 CC BY-NC)

This Book is distributed free online under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

إلى روح والدي . . ترحُماً . . وصدقةً جارية . .

ربما ساهم «جون هيكس» (John Hicks)، في تدعيم الانطباع بأن النظرية العامة فشل في إعطاء السياسة النقدية حقها ، فربما يكون الاقتصاديون قد قرأوا مقال «السيد كينز والكلاسيكيون» (Mr. Keynes and the Classics) الذي كتبه العام 1937 وعرض فيه النظرية العامة أكثر مما قرأوا الكتاب نفسه. ففي هذا المقال فسّر هيكس النظرية العامة بالإشارة إلى منحنين، أولهما منحنى الادخار والاستثمار والذي يُمكن تحريكه بموجب التغيرات في في الضرائب والإنفاق، والثاني منحنى السيولة والنقود والذي يُمكن تحريكه بموجب التغيرات في عرض النقود. وبدا هيكس وكأنه يُلمّح إلى أن علم الاقتصاد الكينزي لا ينطبق إلا حين يكون منحنى السيولة والنقود مسطحا بحيث لا يكون للتغيرات في عرض النقود تأثير على أسعار الفائدة، بينما ينطبق علم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي حين يكون منحنى السيولة والنقود مائلا للأعلى.

لكن هيكس في تلميحه هذا كان لطيفا بشكل مُفرط مع الكلاسيكيين وظالما لكينز في نفس الوقت .

بول كريجمان « تقديم كتاب النظرية العامة »

أولا. التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى هانسن): .....

سيتم اشتقاق توازن السوق السلعية، حيث يبين منحنى (IS) توفيقات ما بين أسعار الفائدة ومستويات الدخل، أين يكون الإنفاق المخطط يساوي الدخل.

فبيان توازن السوق السلعية هو توسيع لتحديد الدخل مع الرسم خط 45° إذ أن الاستثمار لم يعد الآن متغيرا خارجيا تماما، بل يُصبح محددا بواسطة سعر الفائدة كذلك.

ولتوضيح ففيما تعلق بالاستثمار، فإن المؤسسات تكون راغبة في إضافة رأس مال جديد لا ستثماراتها طالما أن ذلك يُحقق لها أرباحا إ ضافية، وبتعبير آخر تقوم المؤ سـ سات الا ستثمارية بو سيع الا ستثمارات القديمة أو احداث ا ستثمارات جديدة كلما كان العائد المتوقع أكبر من تكلفة الاقتراض أو ا ستخدام الأر صدة المطلوبة، وكلما كان سعر الفائدة مرتفعا تقل معه الا ستثمارات، والعكس بالعكس. وعلى هذا الأ ساس يكون الا ستثمار تابعا لمعدلات الفائدة الـ سائدة في الـ سوق، ويكون منحنى الا ستثمار سالب الميل. وعليه فإن دالة الا ستثمار تكتب بالشكل الآتي:

$$I = I_0 - \mu i$$

حيث يمثل I_0 الاستثمار المستقل.

i معدل الفائدة

μ معلمة الاستثمار

والشكل أدناه يمثل التمثيل البياني لدالة الاستثمار

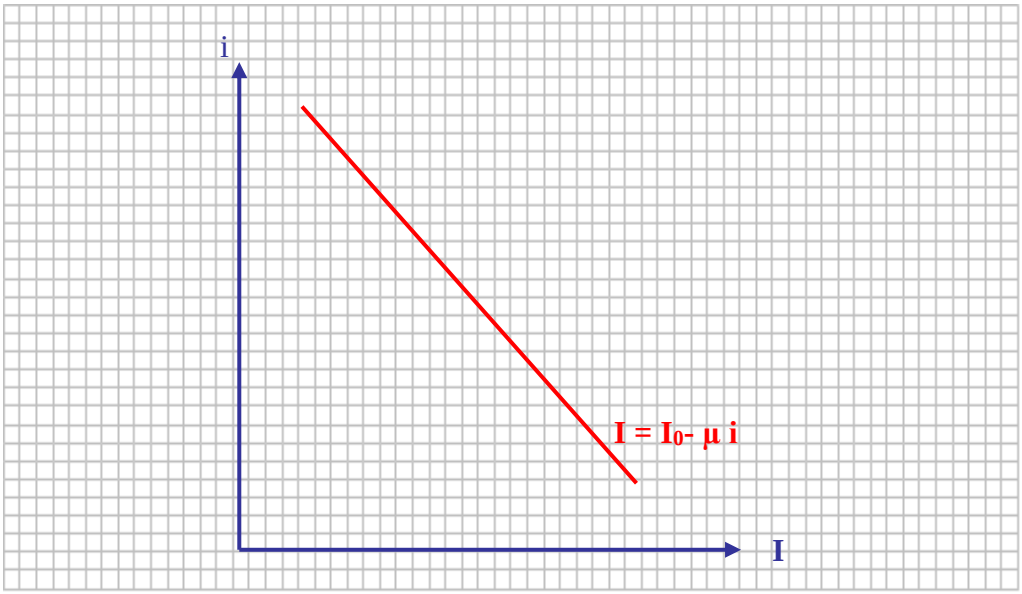

1. المعادلات السلوكية للنموذج الاقتصادي: .....

1.1 القطاع العائلي : .....

① **المعادلة السلوكية للاستهلاك:**

$$C = a + b\,Y_d$$

② **المعادلة السلوكية للادخار:**

$$S = -a + s\,Y_d$$

2.1. قطاع الأعمال : .....

① **المعادلة السلوكية للاستثمار:**

$$I = I_0 - \mu\, i$$

3.1. **القطاع الحكومي :** .....

① **المعادلة السلوكية للضرائب:**

$$T = T_0 + t\,Y$$

© **الإنفاق الحكومي:** نفترض أن الإنفاق الحكومي مُستقل عن الدخل أي:

$$G = G_0$$

③ **التحويلات الحكومية:** نفترض أن التحويلات مُستقلة عن الدخل أي:

$$R = R_0$$

4.1. **قطاع العالم الخارجي :** .....

① **المعادلة السلوكية للواردات:**

$$M = M_0 + mY$$

© **الصادرات:** الصادرات تتحدد خارج النموذج، وتُكتب من الشكل:

$$X = X_0$$

أما الفارق بين الصادرات والواردات فيمثل الميزان التجاري.

2. **معادلة الطلب الكلي:** .....

بإضافة العالم الخارجي للنموذج فإنه يُعبّر على الطلب الكلي بالمعادلة الآتية:

$$\mathbf{Y = C + I + G + X - M}$$

يتم باستخراج معادلة الطلب الكلي كالآتي:

$$AD = C + I + G + X - M$$
$$AD = a + b[Y - (T_0 + tY) + R_0] + I_0 - \mu i + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$AD = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i$$
$$AD = [a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0] + [b - bt - m]Y - \mu i$$

$$\mathbf{AD = [a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0] + [b - bt - m]Y - \mu i}$$

2. **اشتقاق معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (معادلة IS):** .....

$$AD = AS$$
$$Y = [a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0] + [b - bt - m]Y - \mu i$$
$$Y - [b - bt - m]Y = [a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0] - \mu i$$
$$[1 - b + bt + m]Y = [a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0] - \mu i$$
$$IS: Y^* = \frac{1}{[1 - b + bt + m]}[a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - \mu i]$$

$$\mathbf{IS: Y^* = \frac{1}{[1 - b + bt + m]}[a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - \mu i]}$$

ويمكن أن كتابة معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) بالشكل الآتي:

$$\mathbf{IS: Y^* = Ke[A - \mu i]}$$

حيث يُمثل:

Ke : مضاعف التوازن في سوق السلع والخدمات؛

A : مجموع الإنفاق المستقل؛

i: معدل الفائدة؛

μ: معلمة الاستثمار.

□

3. **اشتقاق منحنى IS**:.....

الشكل البياني أدناه يوضح الخطوات السابقة.

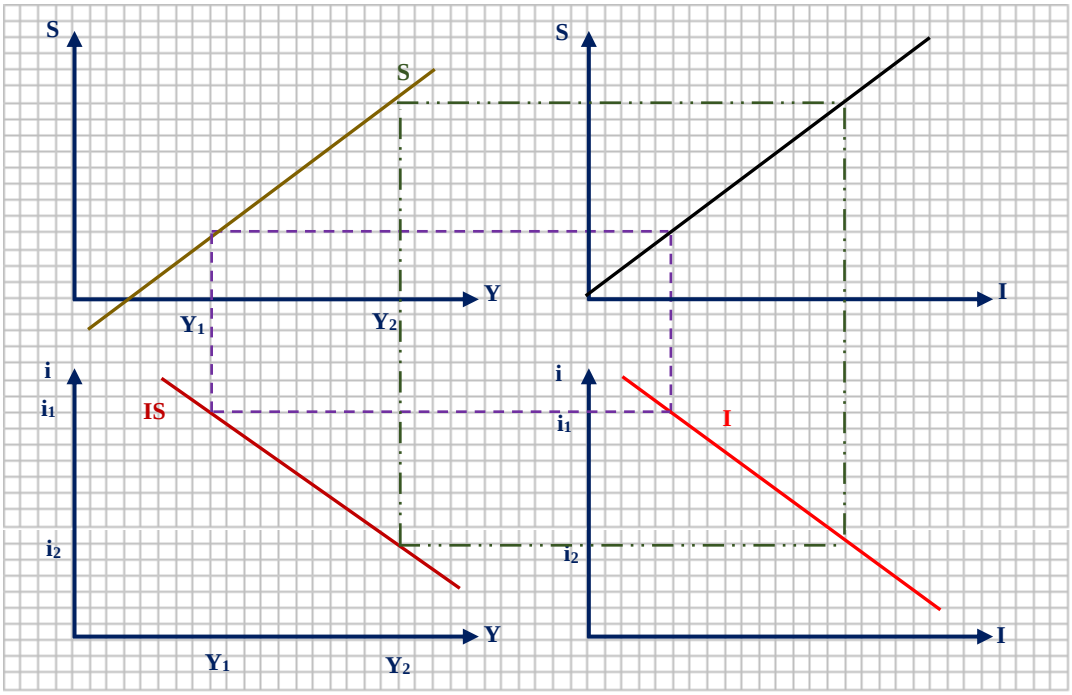

ثانيا. التوازن في سوق النقد (اشتقاق منحنى LM):.....

لقد خالف «كينز» الفر ضية الكلا سيكية القائلة بحيادية النقود، فرأى أنّ للنقود دور هام في الاقتصاد الوطني، فلو أنّ الأفراد توقعوا أوقات سيئة في المستقبل فقد يقرروا الاحتفاظ بالنقود بدلا من إنفاقها.

1. **الطلب على النقود**:.....

هنالك أسباب عديدة تدفع إلى مثل هذا السلوك، واستنادا إلى كينز فإن الطلب على النقود أو تفضيل السيولة يكون للأسباب الثلاثة الآتية:

1.1. **الطلب على النقود لأجل المعاملات**:.....

يحتفظ الأفراد والمنتجون بجزء من الأرصدة النقدية في شكل سائل لتمويل الحاجات اليومية، والدافع وراء الاحتفاظ بهذه الأرصدة ينشأ من وجود فجوة زمنية بين حصول الأفراد على دخولهم وإنفاقهم لهذا الدخل، أو بين دخول المنتجين من المبيعات وإنفاقهم على العملية الإنتاجية،

وبذلك يُمكن اعتبار أن الطلب على النقود من أجل المعاملات دالة تابعة للدخل، وتُكتب من الشكل الآتي:

$$MD_1 = f(Y) = Q_1 + \alpha_1 Y$$

Q_1 : ثابت

Y: الدخل الوطني؛

α_1 : يمثل معدل احتفاظ بالنقود لغرض الصفقات.

2.1. الطلب على النقود لأجل الحيطة والحذر: .....

يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية تفوق الحاجات، وذلك لمواجهة الإنفاق غير المتوقع، وتتحدد كمية النقود المطلوبة لأغراض الاحتياط بمستوى المعاملات التي يتوقعها الأفراد في المستقبل، وهذه المعاملات تتناسب مع الدخل، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل طبيعة الفرد والظروف المحيطة به كحالة الرخاء والكساد، ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، ودرجة نمو سوق الأوراق المالية وتنظيمها، ومدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة، ومدى استقرار قطاع الأعمال، إلا أن الدخل يُعتبر المحدد الأساس للطلب على النقود بدافع الاحتياط. وتُكتب من الشكل الآتي:

$$MD_2 = f(Y) = Q_2 + \alpha_2 Y$$

Q_2 : ثابت

Y: الدخل الوطني؛

α_2 : يمثل معدل احتفاظ بالنقود لغرض الاحتياط.

3.1. الطلب على النقود لأجل المضاربة: .....

❶ مفهوم المضاربة: .....

المضاربة هي عملية بيع أو شراء الأصول بأنواعها لا لذاتها، لكن لاستفادة من تقلبات سعرها، وليس لاستخدامها في الأغراض التي وجدت من أجلها، أو الاستفادة من عوائدها.

تتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة. إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات. ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى **محدودية العائد السنوي المستحصل من السند**.

❷ معادلة الطلب على النقد لأجل المضاربة:

طبقاً لـ «كينز» فإن سعر الفائدة هو المحدد الأساسي لكمية النقود المحتفظ بها من أجل المضاربة، لذلك يُعتبر الطلب على النقود لأجل المضاربة دالة تابعة لأسعار الفائدة.

$$MD_t = f(i) = A - gi$$

A: قيمة الدخل المحتفظ به عند وصول معدل الفائدة أدنى مستوياته؛

g: مدى حساسية الطلب على النقود للمضاربة للتغيرات في سعر الفائدة.

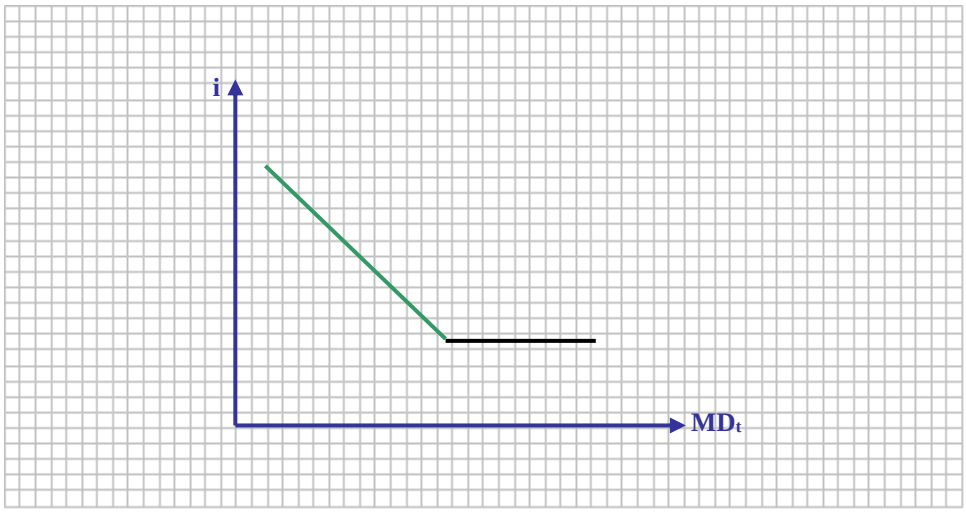

4.1. دالة الطلب على النقد الكلية:

تُعرّف المدرسة الكينزية بمدرسة التفضيل النقدي، حيث تعتبر الطلب على النقود قائماً على دافعي المبادلات والاحتياط اللذين يتقيّدان بالدخل، وسعر الفائدة بالنسبة للمضاربة. وترى المدرسة الكينزية أن الطلب على النقود الحقيقية يعتمد طردياً على الدخل وعكسيا على معدلات الفائدة.

$$MD_a = MD_1 + MD_2 = Q_1 + \alpha_1 Y + Q_2 + \alpha_2 Y$$
$$MD_a = Q_3 + \alpha Y$$

حيث:

$$\alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$
$$Q_3 = Q_1 + Q_2$$

وعليه تتكون دالة الطلب على النقود كالآتي:

$$MD = MD_a + MD_t$$
$$MD = Q_3 + \alpha Y + A - gi$$

$$\mathbf{MD = Q + \alpha Y + -gi}$$

حيث: $Q = Q_3 + A$

2. **عرض النقود:** .....

وفقا للافتراضات الكينزية فإن عرض النقود يتحدد من طرف السلطات النقدية، وبالتالي فإن عرض النقود مستقل، ويُكتب من الشكل:

$$Ms = Ms_0$$

وعرض النقود الحقيقية تُكتب من الشكل:

$$Ms_r = \frac{Ms_0}{P}$$

3. **التوازن في سوق النقد (معادلة LM):** .....

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى الطلب على النقد مع عرض النقود، أي:

الطلب على النقد = عرض النقود

$$Ms = MD$$

$$Ms = Q + \alpha Y - gi \rightarrow \alpha Y = Ms - Q + gi$$

إذا معادلة التوزان في سوق النقد تكتب كما يلي:

$$LM: Y = \frac{1}{\alpha}[Ms - Q + gi]$$

$$LM: Y = \frac{1}{\alpha}[Ms - Q + gi]$$

والشكل البياني أدناه يوضح اشتقاق منحنى LM.

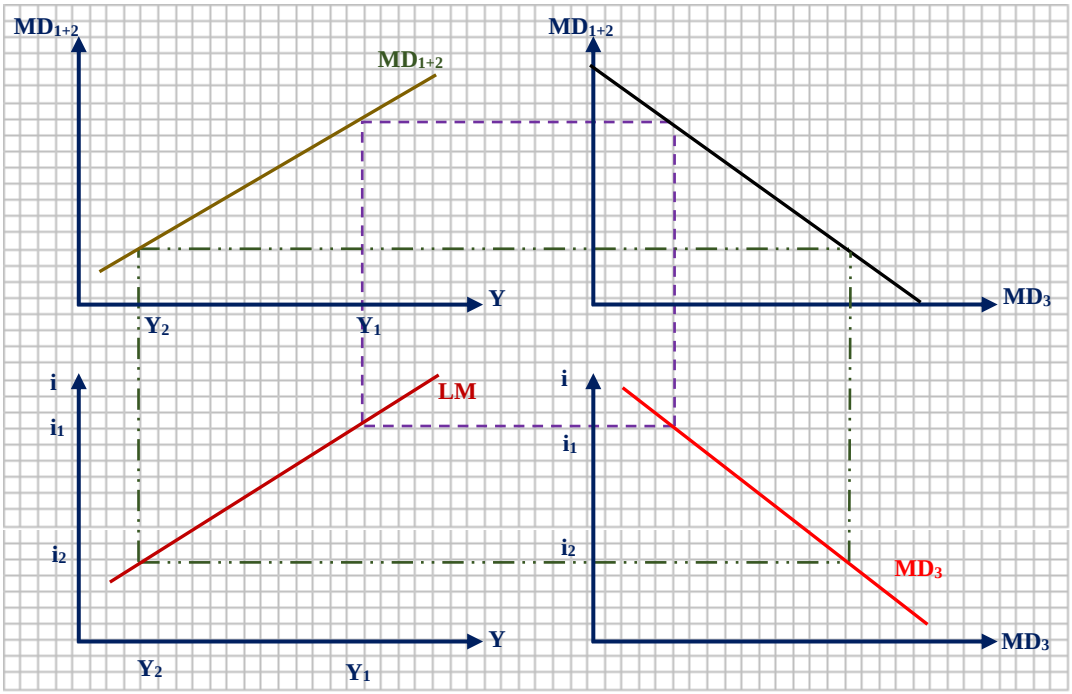

4. **الحالات العامة لمنحنى** LM: .....

عندما تكون معدلات الفائدة في أدنى مستوياتها والمبينة بالرقم ❶ أو ما يسمى بالمجال الكينزي يعزف المستثمرون على الاستثمار في البنوك التجارية ذات معدلات الفائدة المنخفضة، وتتجه الاستثمارات صوب الأسهم والسندات ذات العوائد المرتفعة مقارنة بمعدلات الفائدة في السوق النقدي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، نتيجة للعلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات، ووفقا لقانون العرض الطلب، وفي هذا الصدد يشير «كينز»: بأنه ليس من الحكمة أن تدفع 25 دولار لاستثمار قيمته 30 دولارا إذا كنت تعتقد أن قيمته السوقية ستبلغ 20 دولار في غضون ثلاثة أشهر.

وعليه فإن تفضيل السيولة يكون تام المرونة في المجال الكينزي أو ما يسمى بـ«فخ السيولة»، كون الأفراد يحتفظون بالأرصدة عاطلة، بدل استثمارها في أوراق مرتفعة السعر، وعالية المخاطرة.

أما في المجال الكلاسيكي ❸ حيث تكون معدلات الفائدة في السوق النقدي مرتفعة، واستنادا لسيكولوجية السوق التي يشير لها «كينز» يتنبأ المضاربون أن معدلات الفائدة في السوق النقدي قد بلغت أعلى مستويات الارتفاع وستتجه نحو الانخفاض، في المقابل فإن أسعار الأسهم والسندات قد بلغت أدنى مستويات انخفاضها، وستتجه حتما نحوا الارتفاع، فيقدم المضاربون على شراء السندات والأسهم بكل ما يمتلكون من أرصدة مالية لديهم، وبذلك يكون الطلب على النقود لأجل المضاربة منعدم المرونة.

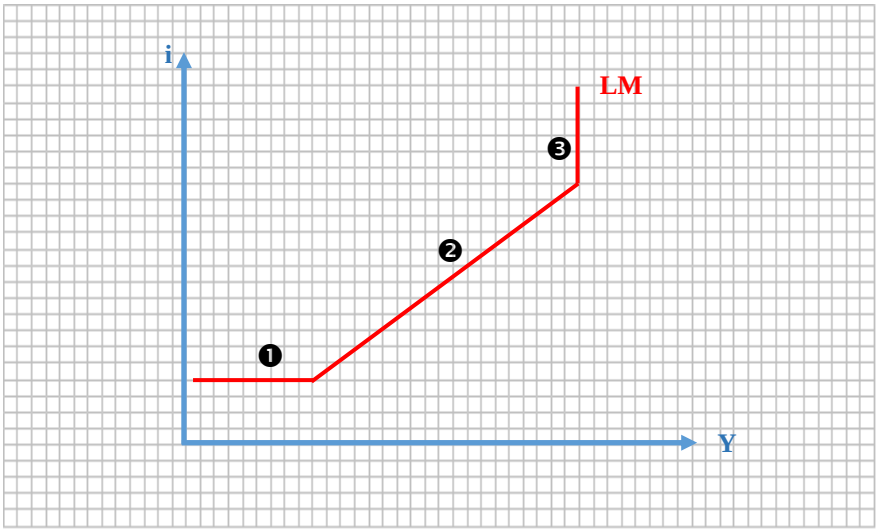

أما المجال الأو سط ❷: الطلب على النقود لأجل الـ صفقات والحذر والطلب على النقود لأجل الم ضاربة يتغير بتغير معدل الفائدة، حيث الطلب على النقود لأجل الم ضاربة تزداد مرونته كلما انخفضت معدلات الفائدة، وتقل المرونة كلما زاد معدل الفائدة.

ثالثا. التوازن الآني في الأسواق:

أصبح نموذج IS-LM الذي اقترحه هيكس (R. Hicks) واسع الانتشار في الخمسينات بفضل الأعمال الرائدة لـ هانسن (A. Hansen) وبالتالي يُعرف بنموذج Hicks-Hansen . إن نموذج IS - LM هو نموذج للتوازن المشترك بين أسواق السلع والأسواق المالية في الاقتصاد على افتراضين: دون الأخذ في الاعتبار أنشطة الدولة والعلاقات الاقتصادية الخارجية . هذا نموذج الكينزي يصف الاقتصاد في المدى القصير، وهي بمثابة أساس النظرية الحديثة للطلب الكلي.

1. التوازن الآني في الأسواق بيانيا:

لقد سبق وبينا العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل التي تحقق التوازن في سوق السلع (منحنى الا ستثمار- الادخار)، كما بينا العلاقة ما بين معدل الفائدة وم ستوى الدخل التي تحقق التوازن في سوق النقد (منحنى عرض النقود- الطلب على النقود) وفي هذا الجزء نحدد التوازن في الاقتصاد الوطني. والذي يتحقق عندما يتحقق التوازن في سوق السلع وسوق النقد في آن واحد.

ومما تجدر الإ شارة إليه هو أنه على الرغم من وجود عدة م ستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج و سوق النقد ، فهنالك م ستوى واحد من الدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في الـ سوقين معا وهذا الم ستوى يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع (IS) مع منحنى التوازن النقدي (LM) كما هو مبين في الشكل أدناه.

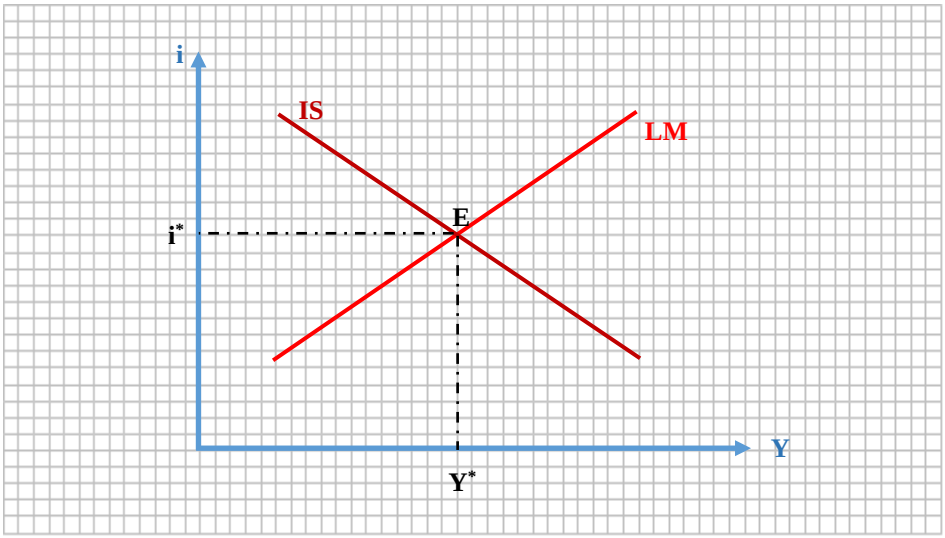

ويُق صد بالتوازن الآني في الأ سواق توازن كل من سوق الـ سلع والخدمات و سوق النقد في آن واحد ، ومن ثمّ تحديد العلاقة بين قيمة الناتج (Y) المُحقق في سوق السلع والخدمات وبين مُتطلبات

تمويل عملية الإنتاج من خلال مكونات الـ سوق النقدي ومحدد معدل الفائدة (i). ومن خلال هذه العلاقة يُمكننا معرفة مدى تأثير السياسات الاقتصادية نقدية كانت أم مالية أو تجارية.

2. **التوازن الآني في الأسواق رياضيا:** .....

لدينا معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقد (LM) تُكتب كما يلي:

$$IS: Y = \frac{1}{[1 - b + bt + m]}[a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - \mu i]$$

$$LM: Y = \frac{1}{\alpha}[Ms - Q + gi]$$

$$IS: Y = Ke[a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - \mu i]$$

وعليه فإن التوازن الآني يتحدد بناء على المعادلتين:

$$IS: Y = Ke[A - \mu i] \quad \text{.....1}$$

$$LM: Y = \frac{1}{\alpha}[Ms - Q + gi] \quad \text{.....2}$$

1. 2. **استخراج الدخل التوازني Y:** .....

من معادلة التوازن في سوق النقد (المعادلة 2) نستخرج قيمة سعر الفائدة i

$$LM: Y = \frac{1}{\alpha}[Ms - Q + gi]$$

$$\alpha Y = Ms - Q + gi \rightarrow gi = \alpha Y - Ms + Q$$

$$\boldsymbol{i = \frac{\alpha Y - Ms + Q}{g}}$$

نُعوض بعبارة معدل الفائدة في المعادلة 1 ينتج لدينا:

$$Y = Ke\left[A - \mu\frac{\alpha Y - Ms + Q}{g}\right]$$

$$Y = KeA - Ke\mu\frac{\alpha Y - Ms + Q}{g}$$

$$Y = KeA - Ke\mu\frac{\alpha Y}{g} + Ke\mu\frac{Ms + Q}{g}$$

$$Y + Ke\mu\frac{\alpha}{g}Y = KeA + Ke\mu\frac{Ms + Q}{g}$$

$$Y\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right] = KeA + Ke\mu\frac{Ms + Q}{g}$$

$$Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}A + \frac{\text{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}[Ms + Q]$$

$$\boldsymbol{Y^* = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}A + \frac{\text{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\overline{Ms}}$$

ويُمكن كتابة معادلة IS-LM من الشكل الآتي:

$$\mathbf{Y^* = \theta A + \sigma \overline{Ms}}$$

حيث يُمثل $\boldsymbol{\theta}$ المضاعف المالي:

$$\theta = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\ \frac{\mu\alpha}{g}\right]}$$

في حين يُمثل $\boldsymbol{\sigma}$ المضاعف النقدي:

$$\sigma = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\ \frac{\mu\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g} = \theta\frac{\mu}{g}$$

2.2 استخراج معدل الفائدة التوازني i: .....

لدينا معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقد (LM) تُكتب كما يلي:

$IS: Y = Ke[\ A - \ \mu\ i]$ 1

$LM: Y = \frac{1}{\alpha}[Ms - Q + \ gi]$.....2

بالمساواة بين معادلة سوق السلع والخدمات وسوق النقد كما يلي:

$$Ke\ [A - \mu i] = \frac{1}{\alpha}[M0 + \ g\ i]$$

$$Ke\ A - Ke\ \mu i = \frac{1}{\alpha}[Ms - Q + \ g\ i]$$

$$\alpha Ke\ A - \alpha Ke\ \mu i = [Ms - Q + \ g\ i]$$

$$\alpha Ke\ A - Ms + Q = \ \alpha Ke\ \mu i + \ g\ i$$

$$\alpha Ki\ A - Ms + Q = [\alpha Ke\ \mu + \ g]\ i$$

$$i = \frac{\alpha Ke\ A - Ms + Q}{[\alpha Ki\ \mu + \ g]}$$

$$i = \frac{\alpha Ke}{[\alpha Ke\ \mu + \ g]}A - \frac{1}{[\alpha Ke\ \mu + \ g]}\overline{\mathrm{Ms}}$$

$$i = \frac{Ke}{\left[1 + \alpha Ke\ \frac{\mu}{g}\right]}\frac{\alpha}{g}A - \frac{1}{\left[1 + \alpha Ke\ \frac{\mu}{g}\right]}\frac{1}{g}\overline{Ms}$$

$$i = \frac{Ke}{\left[1 + \alpha Ke\ \frac{\mu}{g}\right]}\frac{\alpha}{g}A - \frac{Ke}{\left[1 + \alpha Ke\ \frac{\mu}{g}\right]}\frac{1}{Ke\ g}\overline{Ms}$$

$$i = \Theta \frac{\alpha}{g} A - \Theta \frac{1}{Ke\ g} \overline{Ms}$$

$$\boldsymbol{i = \Theta \frac{\alpha}{g} A - \Theta \frac{1}{Ke\ g} \overline{Ms}}$$

رابعا. حالات التوازن الآني IS – LM : .....

يُمثل الـ شكل الموالي التوازن الآني في سوق الـ سلع والخدمات و سوق النقد ، والحالات الأربع التي تُمثل حالات انحراف عن التوازن، وتستبطن حالة خلل اقتصادي.

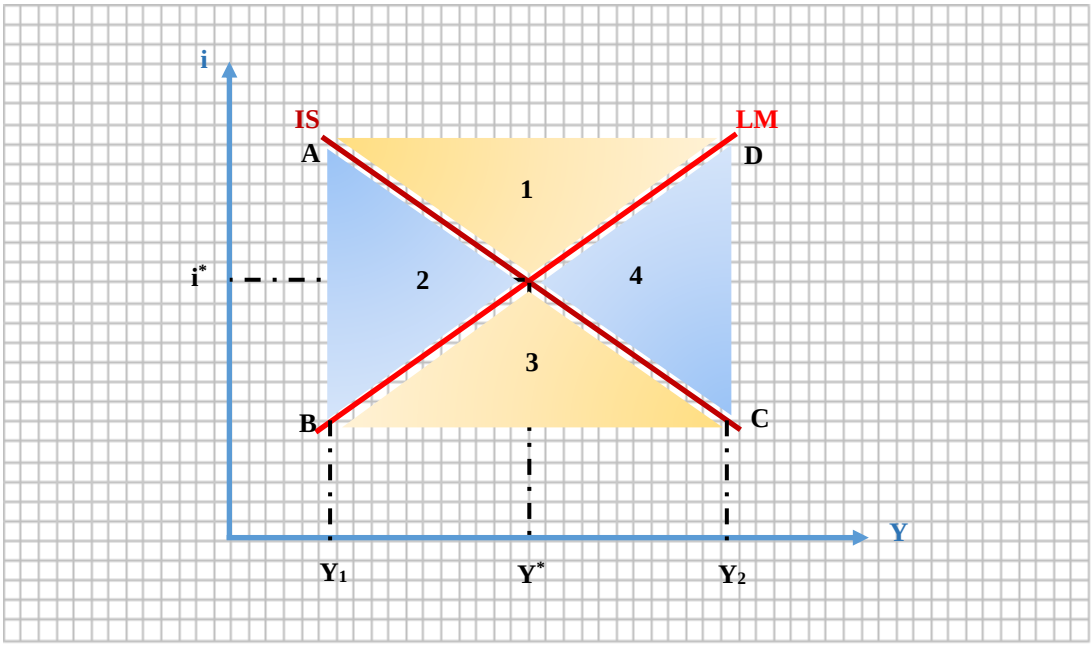

- **المنطقة 1:** منطقة فائض عرض النقود ، فائض عرض السلع والخدمات، وبالتالي فالمنطقة خاصة بالسياسة النقدية الانكماشية والسياسة المالية التوسعية.
- **المنطقة 2:** منطقة فائض عرض النقود ، فائض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فالمنطقة خاصة بالسياسة النقدية والمالية الانكماشية.
- **المنطقة 3:** فائض الطلب على النقود ، فائض الطلب على السلع والخدمات، وهذه الوضعية خاصة بالسياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية.
- **المنطقة 4:** فائض الطلب على النقود ، فائض عرض السلع والخدمات، وهذه الوضعية خاصة بالسياسة المالية والنقدية التوسعية.

خامسا. التغيرات في الانفاق المستقل وأثره على التوازن الآني IS – LM :.....

يُمثل الشكل الموالي التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

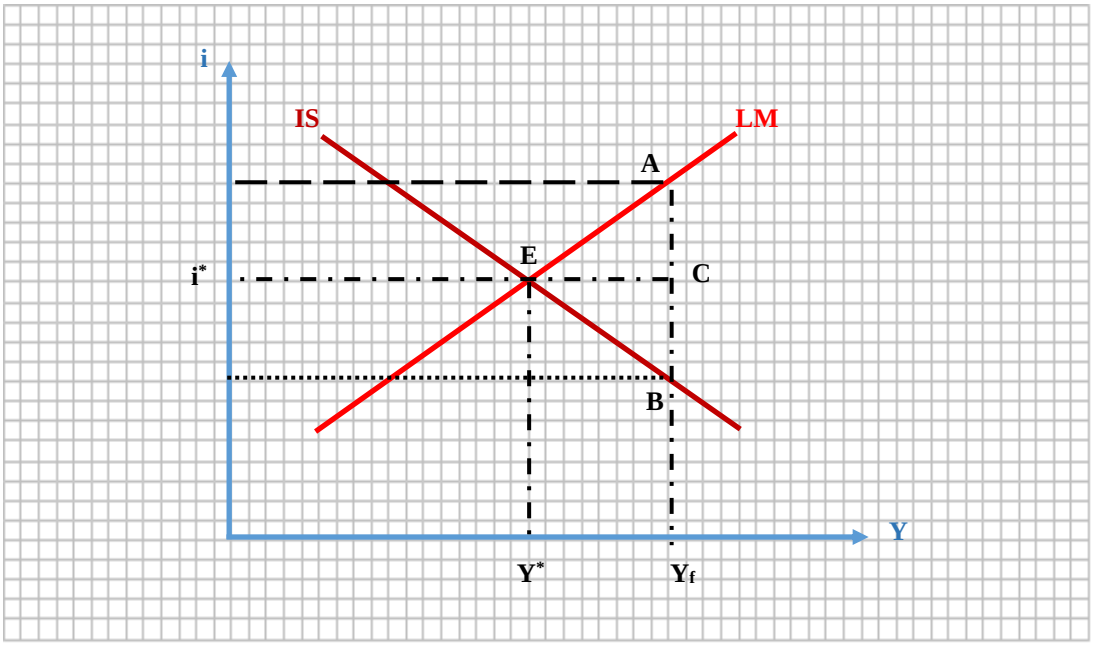

يُبيّن الشكل أعلاه أن الاقتصاد في حالة انكماش، ومن أجل الوصول إلى حالة التشغيل التام، يجب انتهاج سياسة مالية توسعية أو نقدية توسعية أو سياسة تجارية توسعية، أو من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية. ونحاول قبل ذلك أن نقدم ملخصا عن السياسات الاقتصادية واتجاهها وأثرها على الدخل كما يلي:

السياسة	اتجاهها	الأدوات والتغيرات اللازمة	الأثر على الدخل	الأثر على معدل الفائدة
المالية	توسعية	$\Delta G_0 > 0 /\ \Delta R_0 > 0\ /\Delta T_0 < 0$	زيادة	ارتفاع
	انكماشية	$\Delta G_0 < 0 / \Delta R_0 < 0 / \Delta T_0 > 0$	انخفاض	انخفاض
النقدية	توسعية	$\Delta M_S > 0$	زيادة	انخفاض
	انكماشية	$\Delta M_S < 0$	انخفاض	ارتفاع
التجارية	تقييدية	$\Delta M_0 < 0 \quad / \ \Delta X_0 > 0$	زيادة	ارتفاع
	حرية التجارة	$\Delta M_0 > 0 \quad / \ \Delta X_0 < 0$	انخفاض	انخفاض
		$\Delta M_0 > 0 \quad / \ \Delta X_0 > 0$	زيادة / انخفاض	ارتفاع/انخفاض

1. التغيرات في أدوات السياسة المالية وأثرها على التوازن الآني IS – LM : .....

إن التغيرات التوسعية في متغيرات الطلب الكلي لسوق السلع والخدمات تؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو الأعلى (اليمين) عند النقطة A مؤدية إلى زيادة الدخل وارتفاع معدلات الفائدة. وفيما يلي نُبين أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الآني في سوق السلع والخدمات:

$$Y^* = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}A + \frac{\mathrm{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\overline{Ms}$$

$$\mathrm{i}^* = \Theta\frac{\alpha}{g}A - \Theta\frac{1}{Ke\ g}\overline{Ms}$$

إن زيادة الإنفاق الحكومي تُؤثر على سوق السلع والخدمات في حين لا تُؤثر على سوق النقد ، وبالتالي معادلة IS الجديدة تُكتب من الشكل:

$$\mathbf{IS: Y_2 = Ke[\ a\ + I_0\ + G_0 + \Delta G_0 - bT_0\ + bR_0\ + X_0 - M_0 - \mu\, i]}$$

وبالتالي مقدار الانتقال الحاصل في معادلة IS يُساوي: $Ke\Delta G_0$

وعليه مستوى الدخل التوازني الجديد ومعدل الفائدة يُكتب من الشكل:

$$Y_2^* = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}A + \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\Delta A + \frac{\mathrm{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\overline{Ms}$$

$$i_2^* = \Theta\frac{\alpha}{g}A + \Theta\frac{\alpha}{g}\Delta A - \Theta\frac{1}{Ke\ g}\overline{Ms}$$

بطرح المعادلات الأولى قبل تطبيق السياسة المالية بالمعادلات الثانية ينتج:

$$\Delta Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\Delta A = \Theta\Delta A$$

$$\Delta i = \Theta\frac{\alpha}{g}\Delta A$$

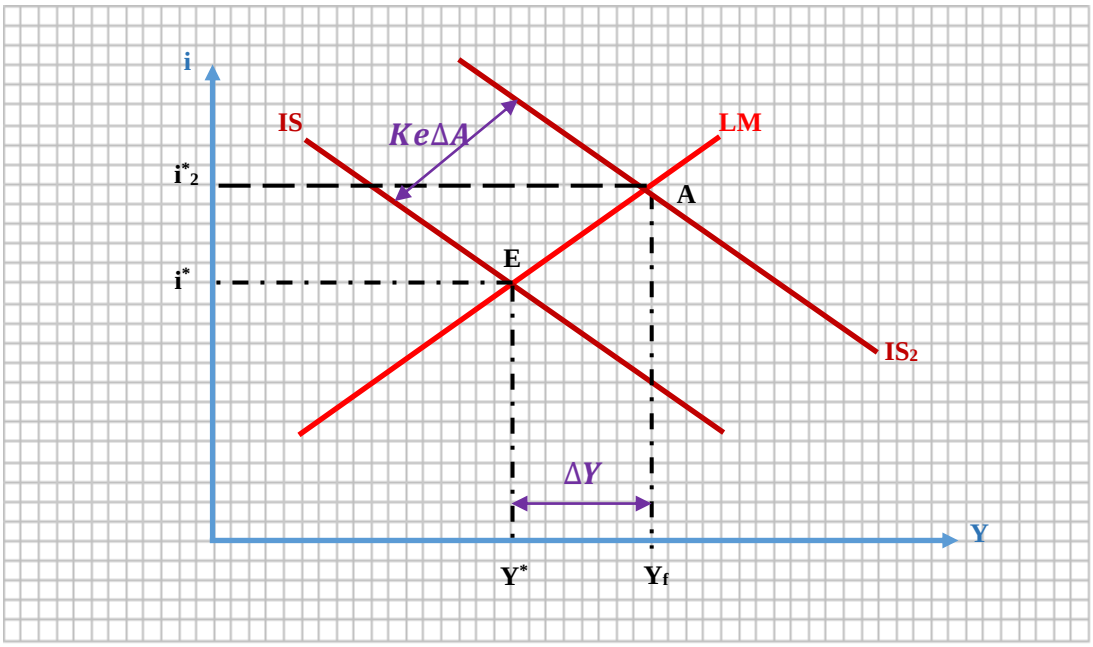

ويُمكن التفصيل في أثر أدوات السياسة المالية كالآتي:

❶ **التغير في الإنفاق الحكومي (زيادة الإنفاق الحكومي):**

$$\Delta Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\Delta G_0 = \Theta\Delta G_0$$

$$\Delta i = \Theta\frac{\alpha}{g}\Delta G_0$$

❷ **التغير في الضرائب المستقلة (خفض الضرائب):**

$$\Delta Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}(-b\Delta T_0) = \Theta(-b\Delta T_0)$$

$$\Delta i = \Theta\frac{\alpha}{g}(-b\Delta T_0)$$

❸ **التغير في التحويلات المستقلة (زيادة التحويلات):**

$$\Delta Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}b\Delta R_0 = \Theta b\Delta R_0$$

$$\Delta i = \Theta\frac{\alpha}{g}b\Delta R_0$$

وكل هذه التغيرات تُؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة معدل الفائدة

في حين السياسة المالية الانكماشية (أي خفض الإنفاق الحكومي، أو خفض التحويلات أو زيادة الضرائب) لها آثار معاكسة، حيث تُؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض معدل الفائدة

2. **التغيرات في أدوات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الآني IS – LM:** .....

إن السياسة النقدية التوسعية من خلال زيادة عرض النقود الحقيقي، من خلال الأدوات الكمية المستخدمة من طرف السلطات النقدية المتمثلة في **عمليات السوق المفتوح** أو **سعر إعادة الخصم** أو **الاحتياطي القانوني** أو كذلك من خلال آلية **المزادات على القروض** تؤدي إلى انتقال منحنى LM **نحو الأسفل (اليسار)** عند النقطة **B** ما يُؤدي إلى زيادة الدخل وانخفاض معدلات الفائدة. وفيما يلي نُبين أثر السياسة النقدية على التوازن الآني في سوق السلع والخدمات:

$$Y^* = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}A + \frac{\mathrm{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\overline{Ms}$$

$$i = \Theta\frac{\alpha}{g}A - \Theta\frac{1}{Ke\ g}\overline{Ms}$$

إن زيادة عرض النقود تُؤثر على سوق النقد في حين لا تُؤثر على سوق السلع والخدمات، وبالتالي تُكتب المعادلات LM من الشكل:

$$\mathbf{Y_2^* = \frac{1}{\alpha}[Ms + \Delta Ms - Q + gi]}$$

وبالتالي فإن مقدار الانتقال الحاصل في معادلة LM يُساوي: $\frac{1}{\alpha}\Delta Ms$

وعليه مستوى الدخل التوازني الجديد ومعدل الفائدة يُكتب من الشكل:

$$Y_2^* = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}A + \frac{\mathrm{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\overline{Ms} + \frac{\mathrm{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\Delta Ms$$

$$i_2^* = \Theta\frac{\alpha}{g}A + \Theta\frac{\alpha}{g}\Delta A - \Theta\frac{1}{Ke\,g}\overline{Ms} - -\Theta\frac{1}{Ke\,g}\Delta Ms$$

بطرح المعادلات التوازن الآني قبل تطبيق السياسة النقدية بالمعادلات الحالية ينتج:

$$\mathbf{\Delta Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\Delta Ms = \sigma\Delta Ms}$$

$$\mathbf{\Delta i = -\Theta\frac{1}{Ke\,g}\Delta Ms}$$

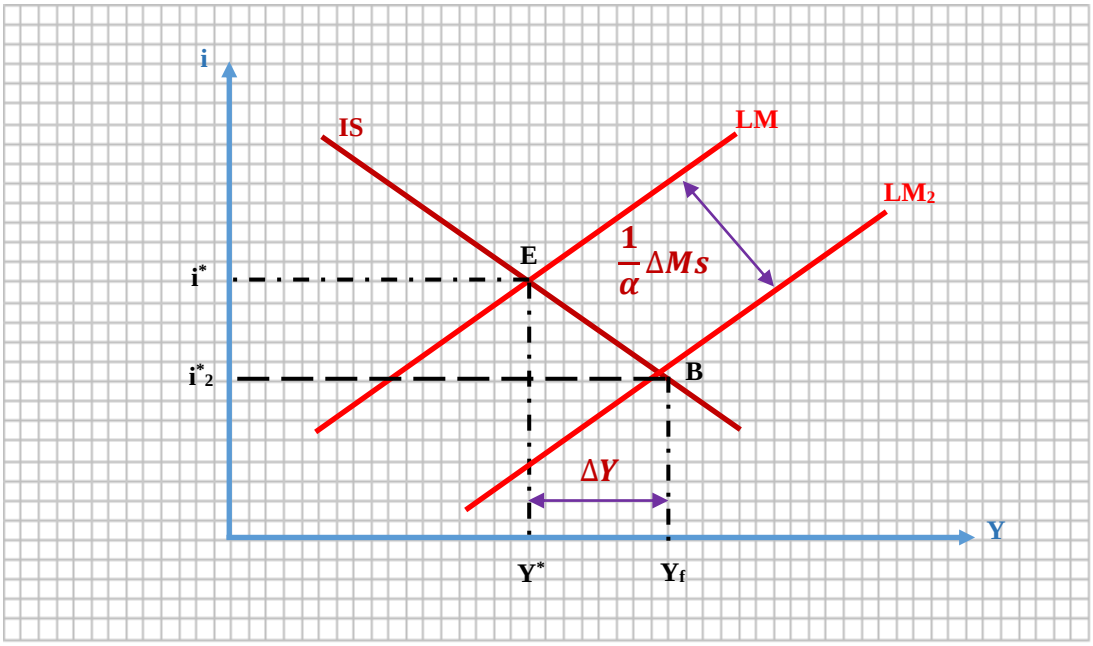

إن الزيادة في عرض النقود يُؤدي إلى زيادة الدخل وانخفاض معدل الفائدة.

في حين السياسة النقدية الانكماشية (أي خفض عرض النقود) لها آثار معاكسة، حيث تُؤدي إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدل الفائدة

3. التغيرات في أدوات السياسة التجارية وأثرها على التوازن الآني IS – LM : .....

يُمكن التأثير على التوازنات الآنية في سوق السلع والخدمات وسوق النقد من خلال السياسة التجارية، من خلال التأثير **على الواردات أو الصادرات**، وفي حالات الانكماش فإن السياسة التجارية تستهدف **تقييد الواردات** من خلال **القيود الكمية أو القيود السعرية**، كما تعمل على **تشجيع الصادرات** من خلال دعم المنتجات الموجهة للتصدير وإعانات المؤسسات التصديرية، كما يُستخدم **سعر الصرف** كأداة من أدوات السياسة التجارية، فسياسة **تدهور العملة** تُؤدي إلى تحقيق هدف خفض الواردات وزيادة الصادرات مع ضرورة مراعاة الشروط الواجب تحققها لفاعلية آلية تدهور العملة- من خلال منح مزايا تنافسية سعرية للمنتجات المحلية إزاء المنتجات الأجنبية.

ومن الناحية النظرية الاقتصادية يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، وزيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للعالم الخارجي، في المقابل يترتب عن هذه السياسة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب إلى السلع المنتجة محليا بدلا من السلع المستوردة، ويُشجع الصناعات البديلة للواردات، وهو ما يساعد على تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فائض فيه، والعكس في حالة رفع قيمة العملة المحلية. كما أن هذه السياسة ترفع من فائض عرض النقود الأجنبية، بشرط أن تدهور سعر الصرف الحقيقي (الزيادة في R) تُحفز الصادرات وتضغط على الواردات.

ولتحقيق سياسة سعر الصرف الأثر المرتجى منها، فإنه يستجوب تحقق شروط منها:

- التنويع الاقتصادي في البلد.
- وجود سلع قابلة للتداول محليا، ولها قابلية إحلال السلع المحلية للسلع الأجنبية.
- الميل الحدي للواردات صغير.
- قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للتزايد في الطلب على الصادرات مع تخفيض قيمة العملة.
- مرونة الجهاز الإنتاجي (العرض) للاستجابة لسياسة تحويل الإنفاق (أي سياسة تحويل إنفاق المستهلكين من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى السلع المنتجة محليا).

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الأمر ليس دائم التحقق، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ليس بالضرورة أن يُؤدي إلى التحليل السابق في كل الحالات. فيُمكن لارتفاع سعر الصرف أن يُؤدي إلى زيادة حجم الصادرات ويُؤدي في المقابل إلى تقليص السعر المعبر عنه بالنقود الأجنبية التي تُقدر بها السلع المصدرة ما يُؤدي إلى انخفاض إيرادات الصادرات. ويحدث ذلك إذا كانت مرونة السعر للطلب الخارجي قريبة من الصفر، وفي نفس الوقت إذا لم تنخفض الواردات.

وعليه فإن سياسة زيادة سعر الصرف أي تدهور العملة قد يُؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري والميزان الجاري أو تسجيل عجز فيهما.

ولنجاح سياسة تدهور العملة في تحسين الميزان الجاري يجب التأكد من تحقق شرط ماررشال ولرنر (Marshall–Lerner) القائل:

$$\boldsymbol{a + b > 1}$$

حيث تُمثل a المرونة السعرية للطلب على الصادرات (درجة استجابة الطلب على الصادرات في الخارج نتيجة تغير أسعارها) و b المرونة السعرية للطلب على الواردات (درجة استجابة الطلب على الواردات في الداخل نتيجة تغير أسعارها) وفي ظل توفر الشرط السابق يترتب على خفض قيمة العملة زيادة الإيرادات من الصادرات، بينما ينخفض الإنفاق على الواردات، مما يساعد في تحسين وضع الميزان التجاري والحساب الجاري.

وعليه فإن تدهور العملة يُعزز وضع الحساب الجاري في حالة توفر هذا الشرط وفي حالة عدمه لا يقوم بمثل هذه المهمة.

إن السياسة المشار إليها تُؤثر على الطلب الكلي ما ينتج عنه أثر على سوق السلع والخدمات تؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو الأعلى (اليمين) عند النقطة A مؤدية إلى زيادة الدخل وارتفاع معدلات الفائدة. وفيما يلي نُبين أثر السياسة المالية على التوازن الآني في سوق السلع والخدمات:

$$Y^* = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}A + \frac{\mathrm{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\overline{Ms}$$

$$i = \Theta\frac{\alpha}{g}A - \Theta\frac{1}{Ke\ g}\overline{Ms}$$

إن زيادة الصادرات أو خفض الواردات تُؤثر على سوق السلع والخدمات في حين لا تُؤثر على سوق النقد ، وبالتالي تُكتب معادلة IS الجديدة من الشكل:

$$\mathbf{IS: Y_2 = Ke[\ a\ + I_0\ + G_0 - bT_0\ + bR_0\ + X_0 - M_0 + \Delta NX_0 - \mu\, i]}$$

$$\Delta \mathrm{NX}_0 = \Delta \mathrm{X}_0 - \Delta \mathrm{M}_0$$

وبالتالي مقدار الانتقال الحاصل في معادلة IS تُساوي مقدار التغير في : $Ke\Delta \mathrm{NX}_0$ ، وعليه مستوى الدخل التوازني الجديد ومعدل الفائدة يُكتب من الشكل:

$$Y_2^* = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}A + \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\Delta \mathrm{NX} + \frac{\mathrm{Ke}}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\frac{\mu}{g}\overline{Ms}$$

$$i_2^* = \Theta\frac{\alpha}{g}A + \Theta\frac{\alpha}{g}\Delta \mathrm{NX} - \Theta\frac{1}{Ke\ g}\overline{Ms}$$

بطرح المعادلات الأولى قبل تطبيق السياسة المالية بالمعادلات الثانية ينتج:

$$\boldsymbol{\Delta Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\Delta NX_0 = \Theta\Delta NX_0}$$

$$\boldsymbol{\Delta i = \Theta\frac{\alpha}{g}\Delta NX_0}$$

ويُمكن التفصيل في أثر أدوات السياسة التجارية كالآتي:

❶ **التغير في الصادرات (زيادة الصادرات):**

$$\Delta Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}\Delta X_0 = \Theta\Delta X_0$$

$$\Delta i = \Theta\frac{\alpha}{g}\Delta X_0$$

❷ **التغير في الواردات المستقلة (خفض الواردات):**

$$\Delta Y = \frac{Ke}{\left[1 + Ke\mu\frac{\alpha}{g}\right]}(-\Delta M_0) = -\Theta\Delta M_0$$

$$\Delta i = \Theta\frac{\alpha}{g}(-\Delta M_0) = -\Theta\frac{\alpha}{g}\Delta M_0$$

والشكل الموالي يُبين أثر أدوات السياسة التجارية التقييدية كالآتي:

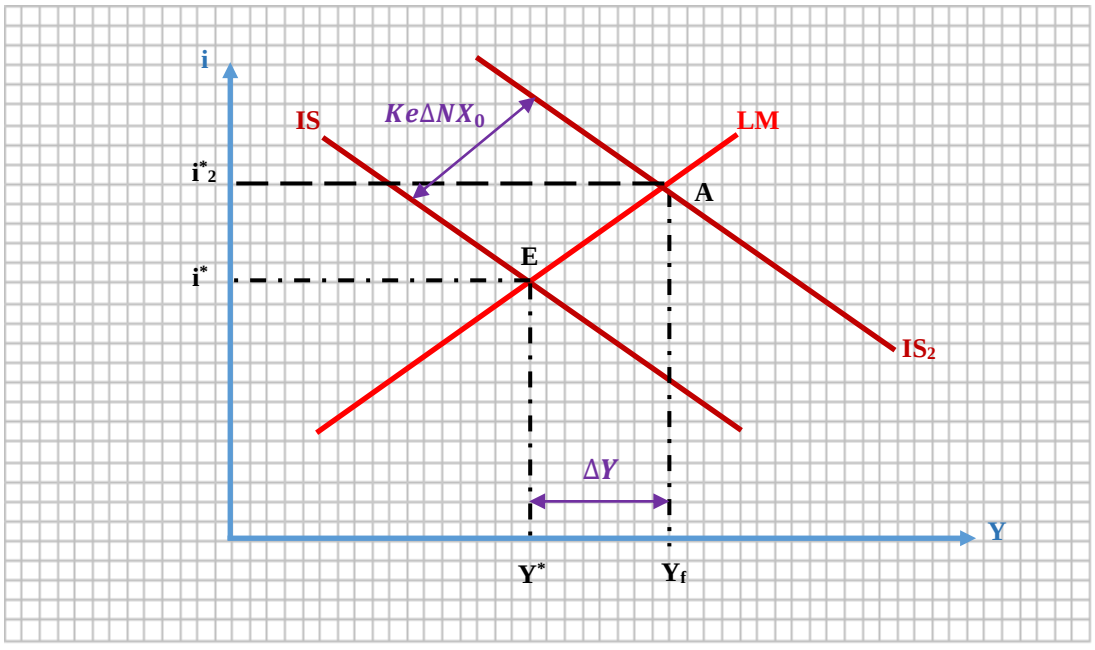

وهذه التغيرات تُؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة معدل الفائدة

في حين حرية التجارة لها آثار معاكسة، خاصة في ظل عدم وجود سلع قابلة للتداول محليا، وعدم قدرة إحلال السلع المحلية للسلع الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض تنافسية وجودة السلع الوطنية، أو ارتفاع الميل الحدي للواردات. وبالتالي تُؤدي حرية التجارة إلى انخفاض الدخل وانخفاض معدل الفائدة.

3. **تنسيق السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن الآني IS – LM** : .....

تتداخل الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وفي كثير من الأحيان تكون أهداف اقتصادية متزامنة، متوافقة وغير متوافقة، وفي حالات أخرى يكون الخلل الاقتصادي عميق، أو أن أحد السياسات الاقتصادية استنفدت إمكانات التأثير على الأوضاع الاقتصادية، كل هذه الأوضاع تستدعي التنسيق بين السياسات الاقتصادية. ومن الشكل الموالي فإنّ النقطة A تُبين أثر السياسة المالية أما النقطة B فتنتج عن أثار السياسة النقدية، أما الانتقال بين المسافة AB فيُمثل مجال التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق الهدف السابق المتمثل في الوصول إلى التشغيل التام. أي أنه يُمكن تحقيق توليفة من التغيرات التي تُؤدي إلى التغير في معادلة IS ومعادلة LM كما يُبينه الشكل الموالي:

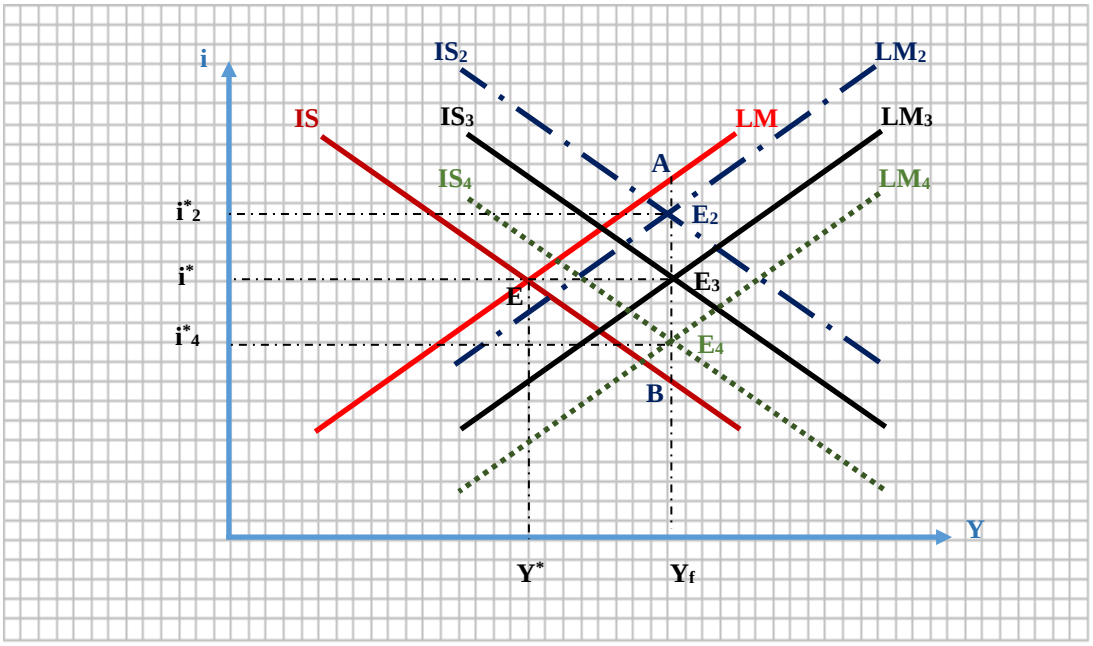

إن التنسيق بين السياسات الاقتصادية يُؤدي إلى التأثير على سوق السلع والخدمات وسوق النقد، وبالتالي تُكتب معادلة IS ومعادلة LM الجديدة من الشكل:

$$\mathbf{IS}: Y_2 = KeA + Ke\Delta A - \mu i$$

$$\mathbf{LM}: Y_2^* = \frac{1}{\alpha}[Ms + \Delta Ms - Q + gi]$$

وعليه مستوى الدخل التوازني الجديد ومعدل الفائدة يُكتب من الشكل:

$$Y_2^* = \Theta A + \Theta \Delta A + \sigma \frac{\mu}{g}\overline{Ms} + \sigma \frac{\mu}{g}\Delta Ms$$

$$i_2^* = \Theta \frac{\alpha}{g}A + \Theta \frac{\alpha}{g}\Delta A - \Theta \frac{1}{Ke\, g}\overline{Ms}$$

بطرح المعادلات الأولى قبل تنسيق السياسات الاقتصادية بالمعادلات أعلاه ينتج:

$$\Delta Y = \theta \frac{\alpha}{g} \Delta A + \sigma \frac{\mu}{g} \Delta Ms$$

$$\Delta i = \theta \frac{\alpha}{g} \Delta A - \theta \frac{1}{Ke\, g} \Delta Ms$$

إن التغيرات المطبقة في أدوات السياسات الاقتصادية تُؤدي إلى تحقيق هدف زيادة الدخل، في حين تُؤدي إلى خفض معدلات الفائدة مقارنة بحالة انتهاج السياسة المالية لوحدها. وذلك بالتفصيل الآتي:

❶ **حالة التوازن في النقطة E_2:** تنخفض معدلات الفائدة التوازنية إلا أنها تبقى قريبة من نقطة التوازن A الناتجة عن تطبيق السياسة المالية لوحدها أو السياسة التجارية لوحدها، وفي هذه الحالة يكون أثر السياسة المالية أعمق من أثر السياسة النقدية، حيث:

$$\theta \frac{\alpha}{g} \Delta A > \theta \frac{1}{Ke\, g} \Delta Ms$$

❷ **حالة التوازن في النقطة E_4:** تنخفض معدلات الفائدة التوازنية بمستوى أقل من i^* الموافقة لدخل توازني Y_1^* الأولية إذ تُصبح قريبة من نقطة التوازن B الناتجة عن تطبيق السياسة النقدية منفردة، وفي هذه الحالة يكون أثر السياسة النقدية أعمق بكثير من أثر السياسة المالية، حيث:

$$\theta \frac{\alpha}{g} \Delta A < \theta \frac{1}{Ke\, g} \Delta Ms$$

❸ **حالة التوازن في النقطة E_3:** في حالة التوازن الاقتصادي المسجل في النقطة E_3 فإن السياسات المالية والنقدية المنتهجة تُؤدي إلى وصول الدخل إلى التشغيل التام مع بقاء معدل الفائدة دون تغيير مساويا لـ i^* وهذا الأثر ناتج لأن:

$$\theta \frac{\alpha}{g} \Delta A = \theta \frac{1}{Ke\, g} \Delta Ms$$

مراجع مساعدة في المقياس

تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط[1]، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،[2004].

عقبة عبداللاوي، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي: ملخصات مركّزة وتمارين مبسّطة ومسائل معمّقة في النظرية الاقتصادية الكلية**، مطبعة الرمال، الوادى، الجزائر، 2020

عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [2000].

أحمد علاش، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطابعة والنشر، الجزائر، [2010].

أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

بول كروجمان، **تحليل النظريات الاقتصادية**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007.

بشير معطيب، **الاقتصاد الكلي: دروس وتمارين**، ط[1]، كليك للنشر، الجزائر، [2008].

سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، [1994].

سعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.

ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،

عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي : نظريات التوازن واللاتوازن**، منشورات برتي، الجزائر، بدون سنة نشر.

محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية : الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع الحقيقي**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

محمد بشير علية، **القاموس الاقتصادي**، ط[1]، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [1985].

محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية**، ج[1]، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

محمود الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

أحمد رضا نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً ومعاصراً**، الكتاب الثاني، ط[1]، دار الفكر العربي، مصر، [1994].

View publication stats